الأمن الوطني الجزائري في عصر الإنترنيت وثورة المعلومات

د. مصطفى سحاري
جامعة المدية

يعد موضوع الأمن الوطني من بين أهم الموضوعات التي فرضت نفسها على الفكر السياسي والاستراتيجي، وبشكل خاص بعد أن دخل السلاح النووي كعنصر من عناصر التحكم في الصراعات الدولية حيث شكل هذا السلاح أحد أهم أوجه الثورة الصناعية الثانية، بفعل التطور التكنولوجي الذي حوَّل الخيال مي، الذي يبدو غريبا عن المألوف إلى حقيقة واقعة بعد زمن يسير[1].

وتشير الدِّراسات العلمية الأكاديمية أنَّ مفهوم الأمن الوطني، يعدُّ من بين المفاهيم العلمية الهامة والحديثة، التي لا يزال يشوبها الغموض، ذلك أنَّ مفهوم الأمن غير ثابت، فهو يتغير من فترة لأخرى بالنسبة للدَّولة الواحدة، ويختلف من دولة لأخرى، فضلا عن حداثة الدِّراسات العلمية التي تناولت المفهوم بالدِّراسة والتحليل على الرغم من قِدَم جذوره[2].

اكتسب المفهومأهميةقصوىبسببماعرفهالعالممن صراعات،إضافة إلى تشعُّب واتساع رقعة الأمن،التيلمتعدتقتصرعلىالأمنالعسكري، بلتعداه لأنواعأخرى من الأمن، كالأمن الغذائي،والأمن الصحي، والأمنالإعلامي، فالدُّول لمتعدقادرة علىتحقيق أمنهابالوسائل العسكرية،لأنَّهلايمكنأنيبنى علىفكرة الخوفإلىالأبد.

I- تعريفالأمن الوطني:إنَّ مصطلح الأمن الوطني جديد في علم السِّياسة، ظهر خلال الستينيات في الولايات المتحدةالأمريكية ودولأوروباالغربية، عندما بدأ الفكر العسكري الأمريكي بطرح فكرة الحرب الوقائية، التي تعد جوهر نظرية الأمن الوطني[3]، لكن من حيث الممارسة، يعدُّ مفهوم الأمن الوطني قديما صاحب نشوءالدَّولةالوطنية فيأوروبا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر[4]، للوقوف ضدالتهديدات العسكرية الخارجية، لأنَّ قصور الدفاع الوطنيأثَّر على التَّنمية والإصلاح والازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثَّقافي،كما ثبت أنَّ القوة العسكريةلاتعنيمزيدامن الأمن الوطني،بلقد يزيدهذامن المخاطرعلى الإنسان والبيئةوالمجتمع،وماحدث في الاتحاد السوفيتي في أفريل² 1986 خيردليلعلى ذلك (انفجار مفاعل تشرنوبيل).

واكتسبمفهومالأمنالوطنياهتماماباالغالدىدولالعالم، متجاوزامسألةالتنظير إلى التطبيق، ومن الممارساتالجزئيةالمتفرقةإلىالتوصيفالفعليعلىأرضالواقع وفق منظور مؤسَّسي استراتيجي،يعالج القضاياوالتحدِّيات، ويقترحالسِّياسات والاستراتيجيات والخططالتيتقرِّرالأمن الوطنيللدُّولوالشُّعوب، وتكفل لها الاستقرار والرفاهية[5].

ولميعد مفهومالأمنالوطنيالشَّامليقتصرعلىالأمنالعسكري، الذييركِّز على حماية الترابالوطني وحدودهالإقليميةوسلامتها،بلتعداه ليشملمختلفمناحي الحياة، كما أنَّ ثورة المعلومات فرضت معطيات ومتغيرات غير مألوفة تتدخل في صياغتها لمفهوم الأمن الوطني،ومنأبرزهذه المتغيرات نجد[6]:

–بروز ظاهرة العولمة الجديدة في كل معطياتها الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يوجب إعادة النظر في الصياغات التقليدية لمفهوم الأمن الوطني.

– دخول البنى القاعدية العلمية والتطور العلمي، مؤسسات أو أفراد، أو منظومة معرفية كواحدة من أهم المتغيرات المؤثرة في صياغة مفهوم الأمن الوطني.

– تغليب البعد الاجتماعي أولا والاقتصادي ثانيا على البعد العسكري الاستراتيجي في صياغة مفهوم الأمن الوطني ليتواءم مع معطيات ثورة المعلومات.

– لم يعد الأمن الوطني معنيا بتأمين كيان الدولة فقط أو الإنسان باعتباره مادة ثورة المعلومات وأدائها وهدفها في الوقت نفسه.

ومنسماتهذهالمرحلة،انتقالالاقتصادمنطابعهالوطنيإلىطابعهالعالمي ناشرًا قيمه ومنطقهحتى علىالدُّولالتيكانتتتنهجسياسةوأيديولوجيةتتعارض معالنِّظام الليبراليالرأسمالي، وهذامايعنيتراجعكل ماهووطني،منقبيلاقتصاد وطني،ثقافة وطنية، وسيادةوطنية،لصالح كلماهوعالمي.

وبعدانهيارالاتحادالسوفيتيوانهيارالشيوعيةمعه، وتحوُّلالنُّظمالاشتراكية في أوروبا الشَّرقية إلى الليبراليةوالتعدُّدية،وسقوطجداربرلين، وتوحدالألمانيتين، صاحب كل ذلك موجةكبيرةمن الدَّعوةإلى الديمقراطيةوالاقتصادالحر،وبروزدور المنظَّماتغير الحكومية علىالسَّاحةالدَّولية والمحلية،وأصبح الحديثعنالمجتمع المدَّنيومهامه ووظائفهوعلاقته بالحكومات،وازدادالاهتمام بالفاعلينالدَّوليينمنغير الدُّول،وبدأ التشكيكفيمصداقية الدَّولةوقدرتها،والخصائصالتيتتمتع بهامنسيادة وأمن،وحتى سيطرة علىرقعتها، نظرا للاختراقاتالتكنولوجيةوالإعلاميةوالاقتصادية حيثصَولَة وجولة الشركاتالمتعدِّدة الجنسياتوالمؤسَّساتالماليةوالتِّجاريةالعالمية، فلمتعدللدَّولة حدودآمنة، ولاسيادةمطلقة علىجغرافيتها وثرواتها،وتزدادالوضعيةسوءًا وحدَّةإذاتعلق الأمر بدول العالمالثالث طبعا.

فيظلهذاالوضع، برزتهيمنةالولاياتالمتحدةالأمريكيةعلىالشُّؤونالدَّولية التي أصبحت تدعوإلى نظامدوليجديد،يُبنىعلىالتسويةالسِّلميةللنِّزاعات والتضامنفي وجه العدوان،والتقليل منترسانةالأسلحة خاصةأسلحةالدَّمارالشَّامل واعتمادالعمل المشترك بينالأمم،ولكنوفق الرؤيةالأمريكيةأولاوحلفائها الأوروبيين ثانيا[7].

ويبقىموضوعالأمنالوطنيمنبينأكثرالمواضيعصعوبةوتعقيدا،لأنَّهيتَّسم بالغموض[*] والخضوع إلى حقائق متعددة، تتميز بالتغيير النَّاجم عن العديد من العوامل والظروف الدَّاخلية والخارجية[8]، ويعودهذاإلى وجودثلاثةنماذجللتحليل،فضلا عن اختلاف الرؤية بينالدُّولالكبرى منجهةوالدُّولالنَّاميةمنجهةأخرى فإذاكان هذا المفهوم يتسم بالوضوح والاستقلاليةفيالدّول الكبربالتقليدية،فإنّهبالنسبةللدّول ذات السِّياسات

الاستعمارية، يأخذبعدا آخرخدمةلسياستها التوسُّعية،أمَّاالدُّولالنَّامية والصغرى التيلا تستطيعمنعالتدخل في سياستهاالخارجية،فإنَّهاتجد مشكلاتحقيقية لصياغة مفهومها للأمنالوطني[9].

فإلىغايةوقتنا الحاليمايزالالخلافقائماحولالصياغةالنَّظريةلمفهومالأمن الوطني،وهذا لعدة أسباب، تقفعائقاأمامعمليةالبناءالفكريلجوهرهذاالمفهوم.

أ- إنَّالصياغةالحقيقيةللمفهوميجبأنتتضمنعنصرإيديولوجيا،لأنَّهيعدأحد المداخل الرئيسية المتعلقةبالوضعالدَّاخلي،لذاوجبعلىالإرادةالوطنيةأنتعيهذه الحقيقةفيسعيها لصياغةمبادئالسِّياسة الأمنية[10].

ب- اختلاطمفهومالأمنالوطني وتشابكهمعمفهومالسُّلطة،فالسُّلطةهيمحور العمل السِّياسي والأمن القوميتعبيرعنهذهالسُّلطة،وهناتكمنالصعوبةالأولى.

ج- تكمنالصعوبةالثانيةفيأنيمتلكمنيتصدىللصياغةالنَّظريةلهذاالمفهوم معرفةواسعة فيالواقع العسكريوالسِّياسيالذيتعيشهالدَّولة، والظروفالمحيطة بها، ولصياغةمفهومالأمن الوطني،يفترضتواجد توافقوثيقبينالفكرالسِّياسيوالقائد العسكري.

د- إنَّ أساسالتأخرفيالتَّنظيرلمفهومالأمنالوطني بروز المدرسةالمثالية واستقطابها لرجال السّياسة والفلاسفةخلالفترةزمنيةطويلة،لأنَّ هذهالمدرسةفرضت على المحلِّلين الاهتمامبمفاهيم مثالية،كانتفي جوهرهاتدورحولالنِّظامالسِّياسي العقلاني والأخلاقي المستمدمنمبادئمجرَّدة مقبولةعالميايمكنتحقيقها آنيا،لذا انطلقهؤلاء المحلِّلون منإيمانهمبالرُّوحالخيِّرة والمطاوعة المتناهيةللطبيعةالبشرية، ووثقوابالمنطق والإصلاح لمعالجةالعيوبالتيأدتإلىفشلالنِّظام الاجتماعي فيالوصولإلىالمعايير العقلانية الرَّشيدة[11].

II- اتجاهات الأمن الوطني[**]:يمكنالقولأنَّمفهومالأمنالوطني،يتجاذبهثلاثة تيارات أساسية، الأول عسكري، والثانياقتصادي،والثالثتكاملي.

ا-الاتِّجاهالعسكري: وهو الوجه الأكثر وضوحا لمفهوم الأمن الوطني، حيث استمر مدة طويلة مفهوما معبِّرا أو مرادفا للأمن الوطني[12]، وهذا الاتِّجاه ينظر إلى الأمن كقيمة مجرَّدة، ويربطه بقضايا الاستقلال وسيادة الدَّولة الوطنية [13]،ينطلقأنصارهمنافتراضين أساسيينهما التهديداتالخارجية لزعزعةأمنالدَّولة،بمعنى تهديداتالدُّولالأخرى، وثانيهماأنَّ هذه التهديداتالعسكرية يتوجبأن يكونالردُّعليهاعسكريامنأجل المحافظةعلىبناءالدَّولة وحمايةأمنها، فالأمن وفقهذاالمنظور تجسيدلطاقاتالدَّولة لبناءالقوةالعسكرية القادرة على حمايةالقيم الدَّاخلية والقيمالحيوية،أوالقيم التيسبق اكتسابها،وهومرتبطبسيادة الدَّولة لحماية مصالحها الحيويةوقيمهاالأساسية منالتهديداتالخارجية[14].

ويربمؤيدوهذاالتصور،أنَّهلايمكنالفصلالتَّامبينالأمنالوطنيوالأداة العسكرية إعمالا للسِّيادة الوطنية، وحمايةللدَّولةمنالأخطاروالتهديداتالخارجية، وأنَّاستخدامالقوة العسكريةوقت اللزوم الوسيلة الوحيدةلصدأيتفكيرعدواني علىكيانالدَّولة المستهدفة[15].

إنَّ وضعالأمنالوطنيمنخلالهذاالمنظوريعنيتخصيصالمواردالاقتصادية لمقتضيات الدِّفاع، مما يضربالدَّولةمنناحيتين:

-الإخلالفيتوزيعالمواردلصالحالدِّفاع،ومنهحرمانالمجتمعمنعوائدالتَّنمية الايجابية والفرص الضائعةللاستثمار.

-إعطاءالأولويةلتطويرالقواتالمسلحةعلىحسابتنميةالمجتمع،ممَّا يسمح بخلق الدَّولة البوليسية وتفريقطاقاتالقوات المسلَّحة، إمَّاللتوسع الخارجي، أو التَّحول إلى إدارة إرهاب داخلي[16].

يجعل الاتجاهمنمفهومالأمنالوطنيمفهومامتعلقابحالةوقتية، وليس تعبيرا عن عمليةتطوير بعيدة المدى،ولايمكنالحديثعنهإلَّا عندمايتمتهديدهبواسطة قوة خارجية، كمايجعلهيرتبط بنظرياتالردعالتي تركزعلىالعلاقاتالثنائيةالمتبادلة بين طرفين متعارضين،متجاهلةباقي أطرافالأسرةالدَّولية،فضلاعن اهتمامهبالدَّولة على حساب المجتمع.

يقول ديفيد بن قوريون David ben Gurion "إنَّ أمن الدَّولة ليس فقط حماية الاستقلال والأراضي والحدود والسِّيادة، إنَّما هو قضية البقاء على قيد الحياة، وأنَّ استخدام القوة هو الوسيلة الوحيدة لممارسة السِّياسة"[17].

وأوَّلمنوضعتعريفاللأمنالوطني الصحفيالأمريكي "والتر ليبمان LippmannWalter" عام 1943 حيثيرىأنَّ "الدَّولةتكونآمنة، عندماالاتحتاج للتضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب، وقدرتهافي حالةالتَّحديعلىحمايةهذه المصالح بشن الحرب علىالغير، وأمنالدَّولةلديه مساويالقوتهاالعسكرية"[18].

وتعرِّفهدائرةالمعارفالبريطانيةعلىأنَّهحمايةالأمَّةمنخطرالقهرعليدقوة أجنبية،كما يذهبكل من "تراجر Trager وكرونينبرغ Kronenberg" إلىتعريفالأمن الوطني بقولهما "أنَّ سياسة الأمن الوطني،هي ذلكالجزءمنسياسةالحكومة،تستهدف منورائها إيجاد ظروف سياسية محلية ودوليةملائمة لحمايةقيمالدَّولةالحيوية،ونشرها ضدّ الأعداء الفعليين أو المحتملين"[19].

ولاتختلفكثيراالموسوعة العالمية للعلومالاجتماعيةفيتعريفهاللأمنالوطنيعن تعريف تراجر، حيث تربأنَّالأمنالوطنييعني،قدرةالأمَّةعلىحمايةقيمها الدَّاخلية من التهديدات الخارجية، بدفع العدوان عن الدَّولة وضمان استقلالها[20]،ويذهب كلمن "بيركوفيتز وكوكد Berkowitz & Kockeds" إلىأبعد من هذا، إذ يعتبران أنَّ الدَّولةالتيلها القدرةعلى حمايةنفسهامنأي خطرخارجي،قد حققتأمنها الوطني وعليهيعرِّفانالأمن الوطنيبأنَّه "حمايةالدَّولةمنالخطر الخارجي، والمحافظة على سيادةالدَّولة،وحماية وحدتها الترابيةوسلامتها، هيأهمالمتطلبات الأساسيةلحماية أمنها الوطني"[21].

يرى حامد ربيع أنَّ الأمن الوطني في جوهره عسكري، ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي، ومنه لابد أن يتوافر للدَّولة قدرات عسكرية، لتضمن لنفسها نوعا من الحماية الذاتية الوقائية على إقليمها[22].

أمَّا "أدمسميث Adam Smith" فيذهبإلىتفضيلالأمنعلىالثَّروة،حيثيقول: "إنَّ الاختياربين الدفاعوالثَّروةيستدعيالانحيازإلىالدِّفاع،لأنَّتبنيخيارالدِّفاع يقرِّره الاستقلال والسِّيادةالإقليميةللدَّولة

باعتبارهاالهدفالأسمىللسِّياسةالأمنية"[23]، وهذا إشارة واضحةمنسميث بضرورةتعزيزالدَّولةلقدراتها العسكريةمنأجلصدِّ أيِّعدوان محتمل، ومنهالحفاظعلىسيادتها الوطنية.

ويرى"عبدالوهابالكيلاني"فيموسوعتهاالسِّياسيةأنَّ: "الأمنالوطنييعنيتأمين سلامةالدَّولة من أخطارداخليةوخارجية،قدتؤديبهاإلىالوقوعتحتسيطرةأجنبية نتيجة ضغوطخارجية، أو انهيار داخلي[***]"[24].

وممَّاتقدميتضحأنَّمفهومالأمنالوطنيوفقالمنظورالعسكري،لايتخطىإطار المصلحة الوطنية،وأنَّ الدَّولةكانتتمارسهدونأنتقدرلهذاالمفهومالصياغةالنَّظرية، وهذادليلعلىأنَّهذه الدُّوللميقدرلهاأن تجعلمنالمفهومنظريةواضحةومقنَّنة، لذا ذهبالعديدمنالمحلِّينالذين درسواظاهرةالأمنالوطنيإلى القولبأنَّهذهالظاهرة تطورتفيإطارظاهرةالمصلحةالوطنية[25].

وعليهفإنَّ تحديدمفهومالأمنالوطنيوفقهذاالاتِّجاه،يعنيحمايةمصالحالدَّولةصاحبة السِّيادةمن التهديداتالخارجية،وضماناستمرارتحقيقتلكالمصالح،وهذالايتحققإلَّا بزيادة القدراتالعسكريةالتي تجعلالدَّولةتحسبالأمن،فيماتعلقبمايهدِّدمصالحها.

ب- الاتجاهالاقتصادي: وهوالاتجاهالذي يركز على القوة الاقتصادية، وينقسم مؤيدوه إلى فريقين، الفريق الأول، يرى أنَّ الأمن مرتبط بتأمين الموارد الحيوية الإستراتيجية، كتأمين موارد الطاقة أمَّا الفريق الثاني، فيرى أنَّ التَّنمية الاقتصادية تشكِّل جوهر الأمن.

إنَّأزمةالنفطعام 1973 وأزماتالتَّغذيةوقضاياالتَّنميةفيالعالم،وعدمالاستقرار دفعت بالمفكرين والدَّارسين، إلىتبنيمنظورجديدللأمنالوطني،ومعهابدأالحديث عن الأمن الاقتصادي الذييعرِّفهكلمن "نايوكروز Nye & kruse" علىأنَّهغياب تهديد الحرمان الشَّديدللرفاه الاقتصادي،وعليهلابدمنمواجهة الحرمانالشَّديد وتأمين الوصول إليالمصادر العالميةللموارد الاقتصاديةالحيوية، مثلالبترولوالغاز،فإذا استطاعتالدَّولة تأمينكلهذا، فإنَّهلاخوفعلى سيادتهاالاقتصادية،وأمَّاإذالم تستطع فعلهذا،فإنَّ سيادتهاالاقتصادية ستكونمعرَّضةللخطر والتهديدوالانتهاك الخارجي[26].

أمَّا"روبرتمكنمارا McNamara Robert" وزيرالدفاعالأمريكيالسابق،فيربط الأمن بالتَّنمية في مختلفالمجالات،سواءكانتاقتصاديةأوسياسية،كماينفيارتباط الأمن بامتلاكالقوه العسكرية،لأنَّ القوة العسكريةوحدهالايمكنهاتحقيقالأمنالوطني للدُّول، وعليه يعرفالأمن الوطنيعلىأنَّه "يعنيالتَّنمية والأمنليسالوسائلوالقوة العسكرية، على الرغم منأنَّهاجزءمنه، والأمنليسالنَّشاطالعسكريالتقليدي على الرغم منأنَّه مندرج ضمنه، فالأمنهوالتَّنميةوالتطور، وبدونتنميةلايمكن أنيوجد أمن، فالدَّولة التي لا تنمو بالفع،لا يمكنببساطةأنتظلآمنة"[27].

ويرى أنَّ القوة العسكرية يمكن أن تساعد في توفير القانون والنِّظام، ولكن ذلك لا يتحقق إلَّا بقدر يتناسب مع الوجود الفعلي لقاعدة صلبة للقانون والنِّظام في المجتمع النَّامي، ورغبة أساسية في التعاون من جانب الشَّعب، فالقانون والنِّظام هما الدِّرع الذي يمكن أن نحقِّق خلفه التَّنمية، وهي الحقيقة الأساسية للأمن[28].

كمايؤكّدفيكتابهجوهرنظريةالأمن، أنَّ قدراتالولاياتالمتحدةفيسنة 1961 تحسنت وزادت خصوصافيالحربالنووية، والحربالتقليدية، والحربالمضادة ومن ناحية الاستعدادالقتالي فإنَّ الولايات المتَّحدةلمتكنفيالماضيأقوىعسكريامِمَّا هي عليه الآن[29].

وتؤكد"كارولينتوماس Caroline Thomas"علىالبعدالاقتصاديللأمن الوطني والذي يعني بالنسبة إليها "الأمنالدَّاخليللدَّولة،منتأميننظمالغذاء،والصِّحةوالمال والتجارة، وتوفير الحاجيات الأساسية للإنسان،منبينالجوانبالمهمَّةللأمن الوطني"، ويذهب "ريتشارد أولمان R-Ullman" إلى اعتبارأنَّ العنايةبنوعيةحياةالمواطنين تدخل ضمناهتمامات الأمن الوطني،حيث يعرِّفه بأنَّه: "أيةمحاولةللحمايةمن الأحداث التيتهدِّدبالحط من مستوى حياة سكان الدَّولة ونوعيتها"[30]، ومنبين التهديدات التيتدخلضمن هذاالإطار، عدم القدرة على إشباعالحاجيات الأساسية،وتقويض البيئة والكوارثالطبيعية،ويؤيِّدهفي هذاكل من "باريبوزانوجيسيكا Barry Buzan & Jessica" اللَّذان يريابأنَّالأمنالوطني ينبغي أن يشمل المصادرالبيئية والقضايا الديمغرافيةوتلبيةالاحتياجات الأساسية للسكان[31].

ج-الاتِّجاهالتكاملي:هذاالاتِّجاهيركزعلىمفهوم القوَّة الشَّاملة كأساس لتحقيق الأمن، إذ يرى سمير أمين أنَّ المفهوم الشَّامل أو التكاملي للأمن الوطني هو الذي يتماشى مع الظروف الجديدة والذي يفترض قدرة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية ذاتية غير تابعة[32].

ويعبَّرعنهذاالاتجاهبالتعريفالتَّالي:"تأمينكياناالدَّولةمنالأخطار التيتهدِّدها في الدّاخل، ومن الخارج،وتأمينمصالحهاالحيويـةوخلقالأوضاعالملائمة لتحقيق الغايات والأهدافالقومية وهيالاستقرار السِّياسيوالتماسكالاجتماعيوالتَّنمية الشَّاملة".

ويذهب "هنريكيسنجر Henry Kissinger" وزيرالخارجيةالأمريكيإلىتعريف الأمن الوطني بقوله "الأمن يعنيأيَّتصرفاتيسعىالمجتمععنطريقهاإلىحفظحقه فيالبقاء"[33].

ويتميزهذاالاتِّجاه بأنَّهظاهرةديناميكية، ومسألةمتغيِّرةطبقالحاجاتالدَّولة فيمراحلمعيَّنة كماأنَّه يحقِّقالتوازنفيالعلاقاتبينالدَّولةوالمجتمع، فضلا عن أنَّه مفهوممتعدِّدالأبعاد،كمافي تعريفكيسنجر.

ويرى "رونالد ريغان Ronald Reagan" أنَّ:"الأمن الوطني هو الحماية من التهديدات الخارجية واستخدام القوات المسلحة لمنع هذه التهديدات، وقد توسَّع المفهوم الأمريكي ليشمل بقاء الدَّولة، دولة موحدة ومستقلة وحرَّة، مع المحافظة على قيم شعبها وأمنه ووحدة أراضيها، وتحقيق الرفاه الاقتصادي له، مع المحافظة على المصالح الأمريكية في مختلف مناطق العالم"[34].

وينظر أمين هويدي إلى الأمن الوطني على أنَّه الإجراءات التي تتخذها الدَّولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيِّرات الدَّولية[35].

وعليه، فإنَّالأمنالوطنييعنيقدرةالدَّولة الوطنيةعلىحمايةقيمهاالدَّاخليةمنأيَّة تهديدات بغضِّ النَّظرعنهذهالتهديداتومصدرها، مع مراعاة المتغيِّرات والظروف الدَّولية، وهذالا يتأتىإلَّا بإيجاد الأوضاع الملائمة لتحقيقالأهدافوالغايات،والوصول إلىالأمن الوطني يعني، عدموجود تهديدات للقيم الأساسيةالتي

تعتنقها،أوتسعىإليها الدَّولة،والقدرة علىإزالةأيَّة مخاوفعلىهذه القيم من أي تهديدتتعرضلهاالدَّولة حاليا أومستقبلا، ومنهاالأمنالوطنييرتبطبقدرةالدَّولة الوطنية علىالبقاء والمحافظة علىقيمها وعلى الاستمرار والنُّموتحقيقالأهدافها[36].

III- مهدِّدات الأمن الوطني الجزائري في عصر المعلومات: لفهم مهدّدات الأمن الوطني الجزائري لابد من تشريح الوضع السِّياسي والاقتصادي والاجتماعي والإعلامي الحالي في الجزائر.

1- المهدِّدات السِّياسية: في المجال السِّياسي هناك شبه إجماع شعبي أنَّ الأوضاع السِّياسية في الجزائر ليست على ما يرام، خاصة مع انتفاضة الشَّارع العربي ضد أنظمة الحكم، أو ما أصبح يسمى "الربيع العربي" وهناك شبه إجماع أيضا أنَّ الديمقراطية التي تتغنى بها السُّلطة السِّياسية الحاكمة في الجزائر ما هي إلَّا وسيلة لتبرير بقاءها في الحكم، وعلى هذا الأساس فقد المواطن الجزائري الثقة في السُّلطة الحاكمة، وفي كل مبادرتها السِّياسية في الإصلاح، بدءًا من الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية وحتى الاستفتاءات التي طرحت على الشَّعب لأخذ رأيه فيها، كانت نتائجها محسومة ومعروفة مسبقا، دون نسيان ظاهرة الإرهاب التي مازالت تهدِّد أمن واستقرار البلاد.

هذا وقد رافق ثورة المعلومات تزايد الدعوة للديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي مقدمتها تحرير العقل من تسلط الأنظِّمة السِّياسية[37]، وبسبب طبيعة نظام الحكم في الجزائر وانفتاح المجتمع الجزائري على العالم، بفعل ما وفرته له ثورة المعلومات من إمكانية الاتصال والتواصل مع العالم الخارجي، وتفاعله مع الدعوة لمزيد من الحرِّية والتطلع إلى المشاركة السِّياسية، خاصة مع بداية ما بات يعرف "بثورات الربيع العربي" مطلع عام 2011، كل ذلك قد ينعكس بالسَّلب على الأمن الوطني للبلاد، ويهدم بناءها ويقضم كيانها إذا لم تتعاط السُّلطة السِّياسية الحاكمة بالإيجاب مع هذه المعطيات والمستجدات هذه الانعكاسات السلبية نوردها في ما يلي:

ا- أنَّ الدعوة للدِّيمقراطية والتعدُّدية السِّياسية والفكرية وحقوق الإنسان، تجعل النِّظام الحاكم ينصرف إلى معالجة المشاكل الدَّاخلية، وخنق فرص التفاعل مع ثورة المعلومات ليصبح أمن النِّظام السِّياسي الحاكم ورموزه فوق أمن الأمَّة وسلامتها، وهذا أكبر تهديد للأمن الوطني الجزائري، لأنَّ نظام الحكم آثر أمن رموزه على أمن الأمَّة، وهذا يؤدي إلى تهديد الأمن الوطني، إمَّا عن طريق انهيار داخلي، أو عن طريق تدخل عسكري أجنبي كما حدث في تونس وسورية وليبيا.

ب- قد تتيح ثورة المعلومات الفرصة لبروز النَّعرات الفكرية واللغوية والمذهبية داخل المجتمع الجزائري لتصبح قضايا الأقليات الدِّينية واللغوية قضايا دولية، خاصة إذا استثمرت هذه الأقليات ما تتيحه ثورة المعلومات من إمكانيات التواصل مع البيئة العالمية دون الخضوع لسيطرة الحكومة المركزية، وهو ما يهدِّد بتجزئة الوطن إذا أتيحت الفرصة لذلك، أو قيام اضطرابات هنا وهناك من شأنها تهديد الأمن الوطني للدَّولة الجزائرية.

2- المهدِّدات الاقتصادية: أمَّا من النَّاحية الاقتصادية فقد فشل القطاع العام في تحقيق التوازنات الاقتصادية، وقد بدا واضحا أنَّ المجتمع الجزائري منقسم بين فئتين، الأولى برجوازية قامت على أنقاض القطاع العام، واستفادت من العشرية السوداء، والثانية فقيرة جاءت نتيجة تسريح الطبقة العاملة، وغلق المؤسَّسات المفلسة، وظهور المؤسَّسات الخاصة، وفي ظل هذا غابت الطبقة الوسطى، التي كانت إلى وقت قريب تمثل الغالبية من الشَّعب الجزائري، فضلا عن ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة نتيجة تحرير التجارة الخارجية، وتقهقر الإنتاج الوطني وإهمال القطاع الزراعي.

ومن ناحية أخرى فإنَّ مساهمة الجزائر في اقتصاديات المعلومة ضئيلة جدًّا، ولا يكاد يكون لها أي أثر فالتَّحول إلى اقتصاد المعلومة لا يزال بعيد المنال في الجزائر حاليا وهذا التأخر سينعكس بالسَّلب على قطاعات الصِّناعة والزِّراعة والتِّجارة والخدمات، وهو ما يجعل من الأمن الاقتصادي الجزائري من أكبر التهديدات للأمن الوطني الجزائري، خاصة إذا علمنا أنَّ ميزانية الدَّولة تعتمد على الصادرات من البترول والغاز، وأنَّ 98% من دخلها القومي ناتج عن المحروقات.

3- المهدِّدات الاجتماعية: وهي تلك المهدِّدات التي تتعلق بالقيم الاجتماعية والدِّينية والثقافية فثورة المعلومات تسمح بنقل المعرفة والعلم وتجعله متاحا للجميع، لكنَّها تنقل أخلاقيات إباحية تتدفق دون أية عوائق عبر وسائل الإعلام والاتصال والتي تروج لمفاهيم لا تتلاءم مع المجتمع الجزائري الأمر الذي يجعل المجتمع يعاني من عدم القدرة على التحكم بالقيم الأخلاقية والتربوية لأعضائه، وما مظاهر العنف التي تعرفها المؤسَّسات التربوية في الجزائر إلَّا خير دليل على ذلك، وهذا بفعل مشاهدة أفلام العنف عبر مختلف وسائل الإعلام المعاصرة، إضافة إلى انتشار الجريمة والمخدِّرات، ومظاهر العنف على كافة الأصعدة، وهو ما يهدِّد أمن المجتمع الجزائري، بل هو أخطر تهديد لأمن وسلامة المجتمع.

ومن ناحية أخرى فإنَّ ارتفاع معدَّلات البطالة، خاصة في أوساط الشباب الحامل لشهادات جامعية، نتيجة الركود الاقتصادي، وعدم توافق سياسة التكوين مع سياسة التمهين، دون أن نغفل دور الإعلام الأجنبي في تأجيج الاحتجاجات والاضطرابات مستغلا الظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري في التحريض على العنف.

4- المهدِّدات الإعلامية: لا تزال وسائل الإعلام الجزائرية، خاصة في القطاع السمعي البصري متخلفة عن وسائل الإعلام العالمية، وبعض نظيرتها العربية، فقطاع الإعلام والاتصال لا يزال يعرف تأخرا، وهو في خدمة السُّلطة الحاكمة، ممَّا جعل المواطن الجزائري ينصرف عن متابعة الإعلام المحلي إلى متابعة بعض وسائل الإعلام العربية والعالمية، خاصة في مجال التزود بالأخبار والمعلومات، من قبيل قناة الجزيرة القطرية، وقناة العربية، وبي بي سي العربية (BBC Arabic) وفرنس 24 France واليورونيوز (Euronews) وغيرها لما يجده فيها من الحرِّية في الرأي والتعبير، على أقل حسب مفهوم هذه المؤسَّسات، وهو ما يشكل خطرا على الأمن الإعلامي الجزائري، لأنَّه يجعل المواطن الجزائري يتبنى

أفكارا تحريضية ضد السُّلطة الحاكمة والمجتمع قد تساهم في زعزعة أمن واستقرار المجتمع، وتهديد الأمن الوطني للبلاد.

إنَّ هذه الظروف أدَّت في كثير من الأحيان إلى تفجير الوضع الأمني عبر ربوع الوطن، مثل ما حدث مطلع العام 2011 من احتجاجات ومظاهرات وأعمال عنف وتخريب، مست الممتلكات العمومية والخاصة في مختلف ولايات الوطن، وهو ما عرف وقتها "بانتفاضة الزيت والسُّكر"، فبالرغم من أنَّ المظاهرات جاءت نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية، لكن مطالبها تحولت من اجتماعية واقتصادية إلى مطالب سياسية، حيث نادت بإسقاط الحكومة، وفتح المجال أكثر أمام العمل الحزبي وحرِّية الرأي والتعبير.

وتتجلى خطورة ثورة المعلومات وما صحبها من تدفقات إعلامية هائلة على الأمن الوطني الجزائري في فقدان الحكومة الجزائرية السيطرة على تدفق المعلومات بمختلف أشكالها، خاصَّة المعلومات السِّياسية والاقتصادية والأمنية منها، أي أنَّها تفتقد أسمى الحقوق التي تمتعت بها قبل التسعينات (التحكم في المعلومات الدَّاخلية والخارجية) لصالح تدفق المعلومات عبر الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وشبكة الإنترنيت، والتي فرضت بحكم الواقع تطورا في مفهوم سيادة الدَّولة على مجالها الجغرافي، بفعل المداهنة على تقنية المعلومات في وضع الدَّولة لاستراتجياتها، واختراق المجتمع الجزائري، بخلق جماعات ضغط تخدمها، واستنهاض الأطر التقليدية في المجتمع كالتعصب المذهبي (بني ميزاب)، أو اللغوي (منطقة القبائل)، بقصد تمزيق المجتمع الجزائري، والقضاء على هويته الوطنية، ونقل الولاء الوطني إلى الخارج من أجل تفكيك الوحدة الوطنية وتأسيس مفهوم جديد للسِّيادة الوطنية، يتنافى مع الخصوصية الثقافية للمجتمع الجزائري، ويعمل على تشويه هويته، بل إلغائها كلِّيا.

ثمَّ إن أحد أهم المخاطر التي تهدد الأمن الوطني الجزائري في عصر الانترنيت، هو اختراق نظم المعلومات الجزائرية من جهة والتجسس المعلوماتي على الجزائر من جهة أخرى، حيث يخشى على الجزائر من الاختراقات الأجنبية، فمثلا تمكن قراصنة الذين استباحوا العديد من المواقع الرسمية في الجزائر، من قرصنة البريد الالكتروني للرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" مما اضطره إلى إغلاق بريده الإلكتروني المباشر على موقع رئاسة الجمهورية، بعدما لاحظ أنَّ الكثير من المعلومات التي يتلقاها من المواطنين تحتوى على معلومات حساسة وسرية، وأشارت جريدة الخبر الجزائرية أن العديد من المسؤولين والجهات الرسمية يشتكون من تعرضهم للقرصنة الإلكترونية، وفضلا عن هذا تعرض موقع الإذاعة الجزائرية إلى القرصنة، حيث تمكن قراصنة من نشر رسالة سياسية موجهة إلى جنرالات الجيش، تدعوهم إلى وقف "السياسة الإجرامية" تجاه الشعب الجزائري[38].

ولحماية الأمن الإعلامي الجزائري، الذي ينعكس بالإيجاب على الأمن الوطني لابد من تحصين الإعلام الجزائري من عمليات الغزو الإعلامي والثقافي والخروقات الإعلامية للقنوات الفضائية العربية والأجنبية والحملات الشرسة لبعض وكالات الأنباء العالمية، والحيلولة دون مرور الرسائل الإعلامية

التحريضية والعدائية إلى الرأي العام الجزائري، وحتى مختلف مؤسَّسات الإعلام المحلية، لا عن طريق الرقابة والغلق الإعلامي، وإنَّما عن طريق ترشيد تجربة الإعلام المستقل المكتسبة منذ أكثر من عشريتين، مع مدها إلى المجال السَّمعي البصري، وتحصين هذه المؤسَّسات وتقويتها بجعل إنتاجها الإعلامي تنافسي، لكي يصبح الإعلام بمختلف مؤسساته أكثر قربا من اهتمامات المواطن، وأكثر تعبيرا عن مختلف الآراء والمصالح[39]، من أجل صدِّ التدفقات الإعلامية الأجنبية، الأمر الذي يساهم في حماية الرأي العام الجزائري من رسائل إعلامية مشوهة وتحريضية لزرع الاضطرابات والفوضى، قد تزعزع تماسك المجتمع ووحدته، وتشكل خطرا على الأمن الوطني الجزائري، وقد تجر البلاد إلى ما لا يحمد عقباه.

ويرى عبد اللطيف المياح أنَّه لحماية الأمن الوطني للأقطار العربية والجزائر من بينها طبعا، في ظل ثورة المعلومات، خاصة التطور الكبير والهائل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال (شبكة الإنترنيت) لابد من مايلي[40]:

- الاعتماد على أنظمة التشغيل المفتوحة مثل لينكس Linux مع التشديد على تعديل الجانب الأمني فيها محليا، وإعطائها خصوصية أمنية مستقلة.
- توخي الحذر عند تبني أي حل أمني خارجي في الأنظمة المعلوماتية الحكومية، وعدم الاكتفاء دراسة الإمكانية الأمنية، بل يجب وضعه تحت اختبارات صارمة لدراسة كافة عمليات المدخلات والمخرجات التي تحدث أثناء عمله.
- تطوير التقنية العربية في مجال أمن المعلومات، من خلال الاعتماد على صناعة البرمجيات العربية الخاصة بحلول أمنية المعلومات، ورغم صعوبة المهمة فإنها ليست مستحيلة.
- توخي الحذر في التعامل مع البرمجيات لبعض الشركات ذات الشيفرة المكونة لبرنامج وأجزاء نظام التشغيل، ومن غير المستبعد أن تستثمر هذه الشيفرة لأغراض تجسسية، وهذه الشركات أغلبها إسرائيلية أو لها فروع إسرائيلية تعمل كشركات متعاونة مثل: شركة Finjan software, Hypernix, LightpcCheck Point Software Technologies...إلخ.

الهوامش:

[1]– عبد اللطيف المياح ، حنان الطائي ، ثورة المعلومات والأمن القومي العربي ، ط1 ، دار مجدلاوي ، عمان ، 2003 ، ص 07.

[2]–أنظر ممدوح سليمان العامري ، العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني، ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،عمان 2008، ص71 ، وبلال عبد الفتاح خميس، تهديد الأمن القومي العربي في ظل النظام الدولي الجديد 1990–2003، ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، جانفي 2005، ص25.

[3]– فواز عباس مناور، الأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بين عامي 1990 و2002 مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلّية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية، عمان ، 2004 ، ص13.

[4]– مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية والأمن القومي العربي ، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 ، ص97 .

[5]– ممدوح سليمان العامري ، مرجع سبق ذكره ، ص71.

[6]– عبد اللطيف المياح، حنان الطائي ، مرجع سبق ذكره ، ص53.

[7]– محمد شلبي ، الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة ، ورقة مقدمة للملتقىالدوليالأولحولالدولةالوطنيةوالتحولاتالدوليةالراهنة،كليةالعلومالسياسيةوالإعلام،جامعة الجزائر، الجزائر، ص156 .

[*] يعود غموض مفهوم الأمن الوطني إلى أنّه رغم الدراسات التي تناولته بالدراسة والتحليل إلاّ أنّه لا يزال غير مكتمل ، بمعنى أنّه لم يصبح له ميدانا مكتملا من علم السياسة تنطبق عليه قواعد نظرية بمعاييرها المتعددة والمختلفة التي تحكم ظاهرة الأمن الوطني ، فضلا عن حداثة الدراسات العلمية التي تناولت المفهوم.

[8]– صبري نجدت، الإطار القانوني للأمن القومي ، دراسة تحليلية ، ط1، دار دجلة ، عمان ، 2011 ، ص36.

[9]– مؤيد عبد الجبار الحديثي ، مرجع سبق ذكره ، ص95.

[10]– نفس المرجع ، ص100.

[11]– نفس المرجع ، ص101.

[**] هناك من يقسم اتجاهات الأمن الوطني إلى قسمين، لكن الباحث ومن وجهة نظره الخاصة، وبعد الإطلاع على العديد من المراجع رأى من الأفضل وضع ثلاثة تقسيمات لإيضاح المفهوم أكثر.

[12]– بيان العساف ، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر الجزائر، 2005، ص22.

[13]– محمد سعد أبو عامود ، النظم السياسية في ظل العولمة ، ط1 ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2008 ،ص283.

[14]– بيان العساف ، مرجع سبق ذكره ، ص21.

[15]– جمال علي زهران، تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرار السياسي في الجنوب ، ورقة مقدمة للملتقىالدوليالأولحولالدولةالوطنيةوالتحولاتالدوليةالراهنة،كليةالعلومالسياسيةوالإعلام،جامعة الجزائر، الجزائر، 2003 ، ص68.

[16]–صلاح سالم، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن القومي للمجتمع، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،القاهرة، 2003، ص13.

[17]– أمين هويدي ، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: تأثيرهما على التنمية والديمقراطية ، ط1، دار الشروق ، القاهرة ، 1991 ، ص55.

[18]– Walter Lippmann , U S foreign policy: shield of the republic, Little Brown, Boston, 1943,p05.

[19]– Frank N Trager & Philip S Kronenberg, national security & American society: theory, process & policy, university press of Kansas, Kansas,1983,p04.

[20]– David L. sills, International of Encyclopedia of Social Science, vol 02, The Macmillan & Free Press, New York,1968, p p40,45.

[21]– Abdul Menem M Al-Mashat: national security in the third world ,Westview Press, Replica Edition .Colorado,1985, pp 20,21

[22]– جمال علي زهران، مرجع سبق ذكره ، ص69.

[23]– محمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، 158 .

[***] إنّ ما حدث في العراق في 2003، وليبيا وسورية واليمن والبحرين وحتى مصر وتونس في 2011 لهو أصدق تعبير عن هذا التعريف ، لأنّ حكام هذه الدول لم يؤمنوا سلامة بلدانهم من الأخطار الداخلية (ثورة الشباب ، حالة تونس ومصر وسورية واليمن والبحرين) ولا من الأخطار الخارجية (التدخل الأجنبي المباشر، حالة العراق وليبيا)

[24]– عبدالوهابالكيلانيوآخرون ، موسوعةالسياسية،ج1 ،المؤسسةالعربيةللدراساتوالنشر،بيروت،لبنان، 1979 ،ص331.

[25]– مؤيدعبدالجبارالحديثي ،مرجع سبق ذكره ، ص99 .

[26]– محمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص161 .

[27]– روبرت ماكنمارا ، جوهر الأمن ، ترجمة يونس شاهين ، القاهرة ، 1972 ، ص135 .

[28]– محمد سعد أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص285.

[29]– مؤيدعبدالجبارالحديثي،مرجع سبق ذكره ، ص100.

[30]– Richard Ullman, Redefining Security; International Security, vol 08, N 01, summar 1983, p130.

[31]– محمد شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص163 .

[32]– محمد سعد أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص287.

[33]– صلاح سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص14.

[34]– بلال عبد الفتاح خميس، مرجع سبق ذكره ، ص28.

[35]– علي عباس مراد ، مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح ، دراسات إستراتيجية ، العدد 105 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص28.

[36]– محمد نصر مهنا ، مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي ، المكتب الجامعي الحديث، ط1 ، الإسكندرية ، مصر، 2004 ص11.

[37]– عبد اللطيف المياح ، حنان الطائي ، مرجع سبق ذكره ، ص 100.

[38]– نفس المرجع ، ص ص 104 ، 105.

[39]– عبد الناصر جابي، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية؟ (حالة الجزائر)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، بيروت، تموز/ يوليو 2010، ص144.

[40]– عبد اللطيف المياح ، حنان الطائي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص108 ، 109.